أنباء مصرية

رعى المبادرة بعد مباحثات مغلقة مع حفتر وصالح في «الاتحادية».. وشدد على أن موقف مصر ثابت وهو «عودة ليبيا لأصحابها الأصليين»

السيسي يطلق «إعلان القاهرة» لحلّ الأزمة الليبية: وقف إطلاق النار غداً

الرئيس عبدالفتاح السيسي والمشير خليفة حفتر والمستشار عقيلة صالح خلال المؤتمر الصحافي المشترك في قصر الاتحادية بالقاهرة أمس

مشاهدة الفيديو

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أن تحركات مصر في إطار الملف الليبي تهدف إلى التنسيق مع الأشقاء الليبيين لإرساء دعائم الأمن والاستقرار في كل أنحاء ليبيا، وذلك من خلال السعي نحو تسوية سلمية للأزمة تضمن وحدة المؤسسات الوطنية، والتوزيع العادل لعائد الثروات الليبية، ومنع التدخلات الخارجية التي تهدف بالأساس إلى تنفيذ مصالحها الخاصة على حساب الشعب الليبي.

وأعلن الرئيس عبدالفتاح السيسي عقب مباحثاته في قصر الاتحادية بالقاهرة امس مع كل من قائد الجيش الليبي خليفة حفتر ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، أنهما توافقا، على إطلاق (إعلان القاهرة)، متضمنا مبادرة ليبية ـ ليبية كأساس لحل الأزمة في ليبيا، وذلك في إطار قرارات الأمم المتحدة والجهود الدولية المتتالية وصولا إلى مخرجات مؤتمر برلين، حيث تدعو المبادرة إلى احترام تلك الجهود، ووقف إطلاق النار، وإلزام الجهات الأجنبية بإخراج عناصر المرتزقة من داخل الأراضي الليبية حتى تتمكن المؤسسات الأمنية الليبية من الاضطلاع بمسؤوليتها ومهامها، وذلك إلى جانب استكمال وتعزيز المسارات الموازية على الصعيد السياسي والاقتصادي.

وأكد الرئيس السيسي على الموقف الثابت للدولة المصرية تجاه القضية الليبية والذي يصب في إطار واضح وهو عودة ليبيا لأصحابها الأصليين.

وأوضح السفير بسام راضي المتحدث باسم رئاسة الجمهورية أن الرئيس عبدالفتاح السيسي شدد خلال المباحثات على أن مصر هدفها الرئيسي مصلحة الدولة والشعب الليبي ويجب أن تسمو فوق أي اعتبار، وشدد على أن مصر لم ولن تقم بأي اتصالات أو اتفاق أو تنسيق مع أي طرف على حساب المصلحة الليبية.

وقال الرئيس السيسي خلال مؤتمر صحافي مشترك مع صالح وحفتر عقب المباحثات الرسمية المغلقة: «أوجه حديثي إلى العالم أجمع فأقول بكل صدق إن هذين القائدين الليبيين قد برهنا أثناء اللقاءات التي جمعتهما خلال الأيام الماضية في القاهرة على رغبتهما الأكيدة في إنقاذ إرادة الشعب الليبي المتمثلة في أن يعرف الاستقرار طريقه مجددا إلى ليبيا وفي أن تكون سيادة ليبيا ووحدتها واستقلالها مصونة، لا يتم الافتئات عليها من كائن من كان»، مؤكدا ان مبادرة «إعلان القاهرة ستكون، إذا صدقت نوايا الجميع وخلصت، بداية لمرحلة جديدة نحو عودة الحياة الطبيعية والآمنة إلى ليبيا».

وقال الرئيس السيسي إنه: «انطلاقا من حرص مصر على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني للدولة الليبية خاصة ان استقرار ليبيا هو جزء لا يتجزأ من استقرار مصر، وفي إطار العلاقات الخاصة التي تربط البلدين، فقد تمت دعوة رئيس البرلمان الليبي المستشار عقيلة صالح والقائد العام للقوات المسلحة الليبية المشير خليفة حفتر للحضور للقاهرة للتشاور حول تطورات الأوضاع الأخيرة في ليبيا، اللذين رحبا بالدعوة، حيث أسفر اللقاء عن التوافق على إطلاق إعلان القاهرة متضمنا مبادرة ليبية كأساس لحل الأزمة في ليبيا، في إطار قرارات الأمم المتحدة والجهود السابقة في باريس وروما وأبوظبي وأخيرا في برلين».

وأوضح أن «هذه المبادرة تدعو إلى احترام كل الجهود والمبادرات الدولية والأممية، من خلال إعلان وقف إطلاق النار اعتبار من يوم 8 يونيو 2020، وإلزام كل الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة الأجانب من كل الأراضي الليبية، وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها، حتى يتمكن الجيش الوطني الليبي بالتعاون مع الأجهزة الأمنية من الاطلاع بمسؤوليتها ومهامة العسكرية والأمنية في البلاد بجانب استكمال أعمال مسار اللجنة العسكرية 5 + 5 بجنيف، برعاية الأمم المتحدة، كما تشمل المبادرة حل الأزمة من خلال مسارات متكاملة على كل الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية.

المحاور الرئيسية للمبادرة المصرية

القاهرة ـ أ.ش.أ: تهدف مبادرة «إعلان القاهرة» إلى ضمان التمثيل العادل لكل أقاليم ليبيا الـ 3 في مجلس رئاسي ينتخبه الشعب تحت إشراف الأمم المتحدة لإدارة الحكم في ليبيا للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

وتتمثل اهم محاور المبادرة في التالي:

1ـ التزام كل الأطراف بوقف إطلاق النار اعتبارا من الساعة السادسة صباح الغد بتوقيت ليبيا.

2ـ قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإلزام كل الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة الأجانب من كل الأراضي الليبية وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها.

3ـ قيام كل إقليم من أقاليم البلاد الـ 3 (المنطقة الشرقية ـ المنطقة الغربية ـ المنطقة الجنوبية) بتشكيل مجمع انتخابي يتم اختيار أعضائه من مجلسي النواب والدولة الممثلين لكل إقليم بجانب شيوخ القبائل والأعيان ومراجعات نسبة تمثيل مقبولة للمرأة والشباب، في مدة لا تتجاوز 90 يوما.

4ـ حصول كل إقليم على عدد متناسب من الحقائب الوزارية طبقا لعدد السكان عقب التوافق على أعضاء المجلس الرئاسي الجديد وتسمية رئيس الحكومة على ألا يجمع أي إقليم أكثر من رئاسة للسلطات الثلاث (المجلس الرئاسي ـ مجلس النواب ـ مجلس الوزراء) بحيث يحصل إقليم طرابلس على 9 وزارات وإقليم برقة على 7 وزارات كذا إقليم فزان على 5 وزارات على أن يتم تقسيم الـ 6 وزارات السيادية على الأقاليم الثلاث بشكل متساو (وزارتان لكل إقليم)، مع تعيين نائبين لكل وزير من الإقليمين الآخرين.

5ـ اضطلاع مجلس النواب الليبي باعتماد تعديلات الإعلان الدستوري من خلال لجنة قانونية يتم تشكيلها من قبل رئيس المجلس المستشار عقيلة صالح، وذلك عقب قيام اللجنة (تضم ممثلي أعضاء مجلسي النواب والدولة) بالاتفاق على النقاط الواجب تعديلها في الإعلان الدستوري مدة لا تتجاوز 30 يوما بدء من تاريخ انعقاد أول جلسة.

التفاصيل على موقع الأنباء www.alanba.com.kw

الإعلامي الكويتي علي الفضالة هاتف الوزير ونقل كلامه له في «تويتة»

هيكل: مصر اتخذت الإجراءات القانونية ضد كل من أساء للكويت في «السوشيال ميديا»

نقل الإعلامي الكويتي علي الفضالة عن وزير الدولة المصري للإعلام أسامة هيكل تأكيده أن القاهرة اتخذت كل الإجراءات القانونية ضد كل من أساء إلى الكويت عبر وسائل التواصل الاجتماعي «السوشيال ميديا» خلال الفترة الأخيرة. وقال الفضالة في فيديو مصور مدته دقيقة و45 ثانية نشره على حسابه الخاص بـ «تويتر» انه تواصل هاتفيا مع وزير الإعلام المصري حيث نقل له التراشق الإعلامي المتبادل عبر وسائل التواصل، وأوضح: «قلت له كل شيء وأبلغته أن هذا الأمر ضايقنا.. وللأمانة كان الوزير مستمعا جيدا لما نقلته له. وتركني حتى انتهيت من كل ما أقول». وأضاف الفضالة: «معالي وزير الإعلام المصري قال لي: أرجو أن تنقل هذا الكلام على لساني: أولا: العلاقات بين مصر والكويت قوية ومتينة وستظل كذلك. ثانيا: هناك تنسيق بيننا وبين الكويت، ورصدنا أغلب الإساءات التي صدرت بحق البلدين في كل السوشيال ميديا. ثالثا: لا أقول لك سنتخذ اللازم بل إن مصر اتخذت الإجراءات القانونية ضد كل شخص داخل مصر أساء إلى الكويت. وأرجو أن تطمئن الشعب الكويتي أن أي شخص يسيء لدولة الكويت فإن ذلك يعد إساءة لمصر ونحن لا نسمح بالإساءة لدولة شقيقة ولا لرموزها». وتابع الفضالة بأن وزير الإعلام المصري أضاف قائلا: «اطمئن وارتاح. اتخذنا ونواصل اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المسيئين. طمن الشعب الكويتي».

التفاصيل على موقع الأنباء www.alanba.com.kw

أنباء لبنانية

مصادر تؤكد لـ «الأنباء» استمرار الحكومة حتى نهاية المفاوضات مع صندوق النقد

لبنان: الانتفاضة تتجدد.. و«تغيير الحكومة» يضاف إلى الشعارات

بيروت ـ عمر حبنجر

استقطبت الانتفاضة الثورية المتجددة آلاف اللبنانيين الذين قدموا من طرابلس وجونية والبقاع وصيدا والنبطية الى ساحة الشهداء في بيروت، بواسطة الحافلات والسيارات الخاصة والزوارق البحرية، رافعين اليافطات والشعارات، وسط الإجماع على المطالب بوضع حد للانهيارات المالية والمعيشية الناجمة عن الفساد السياسي والنهب العام، مع المطالبة بالانتخابات النيابية المبكرة، فضلا عن مطلب جديد يتمثل بتغيير الحكومة وشعارات تقارب سلاح حزب الله في بعض المناطق.

وشارك المتقاعدون العسكريون والأمنيون في لقاء ساحة الشهداء، بمعزل عن بعض رموزهم، الى جانب الأحزاب الداعمة للثورة، ومنها: القوات اللبنانية وأحزاب الكتائب و«سبعة» و«الكتلة الوطنية» ومجموعات «انا خط احمر»، «المستقبل»، «حراك طرابلس» التابع للواء أشرف ريفي، الذي أكد أمس تواصله مع بهاء الدين الحريري وانه سيلتقيه بعد فتح المطار. وقال في تصريح له امس: انا اعترض على سلاح حزب الله لأنه يضرب الوحدة الوطنية ويوتر البلد.

وغاب عن الانتفاضة الحزب التقدمي الاشتراكي، بزعامة وليد جنبلاط، وحركة مواطنين ومواطنات، حركة الشعب، الحزب الشيوعي، وثوار صور وصيدا والنبطية وبعلبك، بعضهم بداعي أن الثورة خرجت عن مفاهيم 17 اكتوبر، والبعض الآخر تجنبا لطرح سلاح حزب الله.

وفي خضم الاحتجاجات، اجتمع التيار الوطني الحر الكترونيا صباح أمس برئاسة جبران باسيل وأصدر بيانا أكد فيه أنه وحلفاءه في تكتل «لبنان القوي» في طليعة مكافحي الفساد ومعالجة الأزمات، وأن التيار يتعرض للهجمات من جانب المتضررين من نجاحاته. وأشاد التيار بأداء حكومة دياب، أما حزب الله فقد اعتبر نفسه غير معني بالأمر.

وقد استبق وصول الجماهير إلى ساحة الشهداء انتشار الجيش والقوى الأمنية على مداخل الساحة ومحيط مجلس النواب، فيما ناشد العسكريون المتقاعدون وزير الداخلية محمد فهمي إلزام «ميليشيا» مجلس النواب خلع ألبسة قوى الأمن الداخلي.

واتسم تحرك أمس بالابتعاد عن الطائفية والمذهبية وفي مواجهة منظومة الفساد، التي ما زالت تدير الأذن الصماء إلى صرخات الثائرين والمحتجين المطالبين بإخراج لبنان من القعر الاجتماعي والاقتصادي الذي بات فيه، مستصعبا الاعتياد عليه.

وحصل تنافر بين «ثوار» طرابلس في ساحة النور فجر أمس بسبب الشعارات المطلوب رفعها، ففي حين أصر البعض على رفع شعار: «لا لسلاح حزب الله ونعم للقرارات الدولية التي تحصر السلاح بالجيش اللبناني»، تمسك البعض الآخر بتجنب هذا الشعار الانقسامي، والذي يضطر حراكيي الجنوب والضاحية الجنوبية والبقاع الشمالي إلى الانكفاء، تحسبا واحترازا، وقد تدهور الوضع بين الطرفين إلى حد تدخل الجيش بينهما.

واللافت كان الإجماع على الدعوة لانتخابات نيابية مبكرة، تمهد للانتخابات الرئاسية لاحقا، بيد أنه سرعان ما تقدم شعار مطلبي جديد تمثل بالدعوة إلى استقالة حكومة حسان دياب نظير عجزها عن إنجاز اي خطة اقتصادية، أو تعيينات مالية وادارية، فضلا عن انغماسها بلعبة المحاصصة على مختلف الصعد.

وتعتقد الأوساط المتابعة أن طرح التغيير، الذي كان نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي المحسوب على خط الممانعة، أول من نادى به منذ يومين، رافضا فكرة التعديل الوزاري غايته أبعاد سلاح حزب الله والانتخابات النيابية المبكرة عن مرمى سهام الثائرين، لكن تبين ان هذا الموضوع، موضوع التغيير الحكومي قيد التداول فعليا.

في هذا السياق، أطلق حراك «صيدا تنتفض» الدعوة إلى تشكيل حكومة انتقالية وقضاء مستقل.

وكان حزب الله رفض أي كلام عن استقالة حكومة دياب بعد المائة يوم الأولى من عمرها، وربما حصلت اعادة نظر في هذا الموقف، قياسا على تصريحات الفرزلي، وتعبيرات قوى سياسية قريبة عادت تصف حكومة دياب بأنها صورة مصغرة عن الفساد السياسي الذي أتى بها، رغم أنف الثوار، لتغطي آثار مفاسده.

المصادر المتابعة أكدت لـ «الأنباء» أمس ان حكومة دياب مستمرة، حتى انتهاء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، والراجح انها ستنتهي الى لا شيء!

بدوره، غرد رئيس حزب الكتائب سامي الجميل عبر تويتر قائلا: لم يتركوا خبرية او اشاعة او تركيبة مخابراتية الا وسربوها كي يفشلوا الحدث. تخويف، تخوين وتفرقة لمنع عودة نبض التغيير الى الشارع.

آلاف المشاركين في التظاهرة المركزية في ساحة الشهداء رافعين الاعلام واللافتات المطالبة بانتخابات نيابية مبكرة وبحكومة انقاذية (محمود الطويل)

اشكال بين عدد من المتظاهرين وشبان حزبية من حزب الله وحركة امل من منطقة خندق الغميق

فادي سعد لـ «الأنباء»: باسيل آكل شارب نايم عند الأميركيين لإرضائهم

بيروت ـ زينة طبارة

رأى عضو كتلة الجمهورية القوية النائب د.فادي سعد، أن تظاهرة الأمس محطة طبيعية للتعبير عن وجع الناس ومعاناتهم مع سلطة فاشلة وغير مسؤولة، إذا ليس في العالم شعب عانى من حكامه بمثل ما عانى ويعاني الشعب اللبناني مع فساد أهل السلطة والهدر في المال العام وتسيب الحدود وسوء الإدارة واصدار براءات ذمة للمرتكبين، وكان آخرها باخرة الفيول المغشوش وعدم تحرك النيابة العامة التمييزية لملاحقة النائب جميل السيد على دعوته لقتل الناس، ناهيك عن القمع والاعتقالات التعسفية للثوار والاستنسابية في الملاحقات القضائية وإصدار الاحكام.. واللائحة طويلة.

ولفت سعد في تصريح لـ «الأنباء» الى أن ما شهدته بيروت من حشد استباقي للقوى الأمنية قبل يومين من انطلاق التظاهرة، إن أكد على شيء فعلى أن السلطة وتحت غطاء حفظ الأمن ستحاول قمع المتظاهرين لتصعيب مهمتهم في التعبير عن وجعهم، علما أن المخاوف الكبرى تكمن بدس المخربين والشبيحة للاعتداء على الأملاك العامة والخاصة في محاولة لخنق التظاهرة عبر اسباغها بالاعمال غير السلمية، بدليل أن السلطة بدأت منذ عدة أيام بتوقيف عدد من الناشطين في الثورة وعلى رأسهم ربيع الزين، إلا ان ما فات القيمين على أساليب تفريق الثورة والثوار أن نهاية السلطة إن لم تكن في 6/6 فستكون في 6/7 و6/8 و6/9 وفي توالي المحطات حتى سقوطها.

ولفت سعد الى أن دعوة النائب جميل السيد لاطلاق النار على المتظاهرين وقتلهم، هو بحد ذاته إخبار للنيابة العامة التمييزية، مستغربا بالتالي عدم تحرك القضاء أقله لمساءلة السيد حول موقفه، معتبرا بالتالي أن صمت القضاء أمام تصريح السيد يؤكد من جهة على أحقية مطالبتنا باستقلالية القضاء وتنزيهه عن الأجندات السياسية، ويفسر من جهة ثانية استماتة الآخرين لابقاء القضاء مسيّرا بالرموت كونترول لتوزيع شهدات الغفران وبراءات الذمة على من يواليهم نعمة الحكم، مؤكدا أن مسار التاريخ لا يتغير مهما تغيرت وتبدلت آلات القمع والتهديد، فيوم الحساب بات قريب ومصير السلطة السقوط المدوي.

وردا على سؤال، سخر سعد من كلام البعض في تكتل لبنان القوي وغيره من قوى 8 آذار، بأن التظاهرات الأخيرة قامت وتقوم اليوم على خلفية «قانون قيصر»، علما أن رئيس التيار الوطني الحر «آكل شارب نايم عند الاميركان ليشوف كيف بيرضين»، مشيرا الى أن هذا الكلام مجرد هروب الى الأمام وأن أهل السلطة لن يوفروا ذريعة وأسلوب لافشال التظاهرات وتصويرها على انها مجموعة مخربين وعملاء مدفوعين من السفارات. وختم سعد معربا عن مخاوفه من انهيار اقتصادي مريب تنهار معه الدولة بشكل كامل نتيجة التسيب والفلتان والفوضى في مقاربة الازمات من قبل الحكومة وعرابيها، معتبرا بالتالي أن التظاهرات مدخل للتغيير من خلال انتخابات نيابية مبكرة تعيد انتاج سلطة جديدة وحكومة مستقلة قادرة على احتواء الازمات ولملمة الوضع.